. @ 344 @

وقد يكون الإمام اطلع على الحديث ، ولكن السند الذي بلغه به ضعيف فيتركه لضعف السند .

.

ويكون غيره اطلع على رواية أخرى صحيحة يثبت بها الحديث فهو معذور في تركه ، لأنه لم يطلع إلا على السند الضعيف ولم تبلغه الطريق الصحيحة الأخرى . .

وقد يترك الحديث لشيء يظنه أرجح منه ، ويكون الواقع أن الحديث أرجح من ذلك الشيء الذي ظنه لقيام أدلة أخرى على ذلك لم يطلع عليها . إلى أسباب أخر كثيرة ، كترك الأئمة للعمل ببعض النصوص . .

وبهذا كله تعلم أن ظن اطلاع الإمام على كل شيء من أحكام الشرع وإصابته في معانيها كلها ظن باطل . .

وكل واحد من الأئمة يصرح ببطلان هذا الظن كما سترى إيضاحه إن شاء ا . .

فاللازم هو ما قاله الأئمة أنفسهم رحمهم ا من أنهم قد يخطئون ونهوا عن اتباعهم في كل شيء يخالف نصاً من كتاب أو سنة . .

فالمتبع لهم حقيقة ، هو من لا يقدم على كتاب ا وسنة رسوله شيئاً . .

أما الذي يقدم أقوال الرجال على الكتاب وصحيح السنة ، فهو مخالف لهم لا متبع لهم . .

ودعواه اتباعهم كذب محض . .

وأما القضية الثانية : .

فهي ظن المقلدين أن لهم مثل ما للإمام من العذر في الخطأ . .

وإيضاحه : أنهم يظنون أن الإمام لو أخطأ في بعض الأحكام وقلدوه في ذلك الخطأ بكون لهم من العذر في الخطأ والأجر مثل ما لذلك الإمام الذي قلدوه . .

لأنهم متبعون له فيجري عليهم ما جرى عليه . .

وهذا ظن كاذب باطل بلا شك . لأن الإمام الذي قلدوه بذل جهده في تعلم كتاب ا وسنة رسوله وأقوال أصحابه وفتاويهم . .

فقد شمر وما قصر فيما يلزم من تعلم الوحي والعمل به وطاعة ا على ضوء الوحي المنزل .

.

ومن كان هذا شأنه فهو جدير بالعذر في خطئه والأجر في اجتهاده . .

وأما مقلدوه فقد تركوا النظر في كتاب ا وسنة رسوله وأعرضوا عن تعلمهما